

Distr.: General
9 March 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 117 (ج) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات
أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 27 شباط/فبراير 2023 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لألبانيا لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية ألبانيا لدى الأمم المتحدة، بالإشارة إلى ترشُّح جمهورية ألبانيا
لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2024-2026، في الانتخابات المزمع إجراؤها في نيويورك في تشرين
الأول/أكتوبر 2023، بأن ترفق طيَّه التعهدات الطوعية لحكومة جمهورية ألبانيا، مؤكدة من جديد التزامها
بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وفقا لقرار الجمعية العامة 251/60 (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية ألبانيا ممتنةً تعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما من وثائق
الجمعية، في إطار البند 117 (ج) من جدول الأعمال.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 27 شباط/فبراير 2023 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لألبانيا لدى الأمم المتحدة

ترشح ألبانيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2024-2026

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60

- 1 - تلتزم ألبانيا التزاماً راسخاً بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في داخل البلد وخارجه. واقتناعاً من ألبانيا بأن احترام الحقوق والحريات الأساسية لجميع الأفراد والجماعات شرط مسبق رئيسي لتحقيق السلام الدائم والأمن والتنمية المستدامة، فإنها تظل ملتزمة التزاماً كاملاً بالنهوض بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم.
- 2 - وتقدم ألبانيا ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2024-2026 استناداً إلى قناعتها الراسخة بأن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتشابكة ومتداخلة ومتأصلة في جميع الناس بصرف النظر عن الجنسية، أو الجنس، أو الأصل القومي أو العرقي، أو اللون، أو الدين، أو اللغة، أو أي وضع آخر.
- 3 - ولا تزال ألبانيا، بعد ثلاثين عاماً من سقوط الدكتاتورية، تضع حقوق الإنسان في صميم سياستها الخارجية، التي تبلور موقف ألبانيا المبدئي ومشاركاتها في المحافل الدولية والإقليمية المتعددة الأطراف.
- 4 - ونظراً لأن ألبانيا شاركت في عضوية مجلس حقوق الإنسان في فترة سابقة، من عام 2015 إلى عام 2017، فقد أظهرت طموحها القوي للإسهام في تعزيز منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. فخلال فترة عضويتها في المجلس، شاركت ألبانيا بنشاط في عملية صنع القرار في المجلس بأن أصبحت جزءاً منها، وكان لها دور مؤثر في تحسين أداء المجلس، وتمتين العلاقات بين هيئات الأمم المتحدة في جنيف ونيويورك، وتعزيز فعالية عمل المجلس؛ ودعمت تعزيز مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ وعملت على نحو وثيق مع الإجراءات الخاصة للمجلس؛ ودعمت الطابع العالمي للاستعراض الدوري الشامل؛ وشاركت في تقديم عدد من القرارات؛ وشجعت بلدان الديمقراطية الجديدة؛ ورعت العديد من الأنشطة وشاركت في تنظيمها من قبيل نشاط منظمة العفو الدولية ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان والاجتماع الذي نظمه المجلس لإعلان التبرعات بشأن الشباب من أجل حقوق الإنسان والمنافع المشتركة.
- 5 - ووضعت ألبانيا تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في صميم أولوياتها خلال توليها رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام 2020، كما تشكل حقوق الإنسان حالياً حجر الأساس الذي تركز عليه أولويات ألبانيا خلال فترة ولايتها بصفتها عضواً منتخبا في مجلس الأمن للفترة 2022-2023.
- 6 - وتسعى ألبانيا إلى زيادة الإسهام في أعمال مجلس حقوق الإنسان ليكون أكثر دينامية وكفاءة، ولاسيما الحفاظ على مصداقيته واستقلاله وفعاليته، وإلى مواصلة العمل على تعزيز احترام حقوق الإنسان بالمشاركة في عضوية المجلس لفترة ثانية.
- 7 - وتسعى ألبانيا إلى تعزيز قدرة مجلس حقوق الإنسان على التصدي للتهديدات التقليدية والجديدة التي تحول دون التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، من خلال تعزيز التعاون الوثيق بين الأعضاء والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة.
- 8 - وإذا ما انتُخبت ألبانيا، فإنها ستمنح الأولوية للمجالات المحددة أدناه.

تعزيز المساواة وسيادة القانون

- 9 - ستكون محاسبة مرتكبي الجرائم الخطيرة بغية محاربة الإفلات من العقاب وردع حدوث مزيد من الانتهاكات للحقوق الأساسية محور عمل ألبانيا في مجلس حقوق الإنسان.
- 10 - وستعمل ألبانيا على الدفاع عن القواعد والمبادئ العالمية وتعزيز سيادة القانون لتمكين الجميع من التمتع بالحقوق العالمية.
- 11 - وستعمل ألبانيا على تعزيز دور الإجراءات الخاصة، وهيئات معاهدات حقوق الإنسان، وآلية الاستعراض الدوري الشامل، التي تشكل مجتمعة الركائز الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة بهدف كفالة المساواة عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان. وستدافع عن استقلالية المقرررين الخاصين في أداء عملهم الحيوي وستكون بمثابة "عيون وآذان" المنظومة بأكملها. وستشجع ألبانيا جميع الدول على المشاركة البناءة وفي أوانها مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان والتأكد من الامتثال لقراراتها.
- 12 - وستعمل ألبانيا على مواصلة توطيد آلية الاستعراض الدوري الشامل، من خلال المشاركة البناءة، وإتاحة تبادل الآراء بشكل منفتح وصريح بشأن جميع انتهاكات حقوق الإنسان في جميع البلدان، وتبادل أفضل الممارسات، واتخاذ موقف حازم ضد الأطراف المتمادية في الانتهاكات.

تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين

- 13 - سيظل تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم من أولويات ألبانيا. فالمساواة بين الجنسين أولوية وطنية، وهذا ما يضع ألبانيا ضمن أول خمس حكومات تحقق التوازن بين الجنسين في العالم، إذ تمثل النساء ما نسبته 70 في المائة من مجموع عدد الوزراء. وتشغل النساء بنجاح بعضاً من أعلى المناصب العامة الرئيسية في ألبانيا - بما في ذلك المؤسسات والوكالات والإدارات المستقلة في المجالات الرئيسية للدولة.
- 14 - وشرعت ألبانيا في إعداد خطة العمل الوطنية الثانية المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000). فمن خلال خطة العمل الوطنية الثانية، ستسعى ألبانيا إلى زيادة توسيع نطاق مشاركة المرأة في السياسة الخارجية وقضايا السلام والأمن على الصعيد العالمي، إلى جانب الاستمرار في تنفيذ التدابير الرامية إلى تمكين المرأة اقتصادياً بما يتماشى مع خطة الاتحاد الأوروبي للمساواة بين الجنسين (خطة العمل الثالثة للمساواة بين الجنسين).
- 15 - وتتاصر ألبانيا الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في كامل نطاق أعمال مجلس الأمن. فالمرأة والسلام والأمن تشكل الأولوية الرئيسية لألبانيا. وتؤمن ألبانيا إيماناً راسخاً بأن وضع النساء والفتيات في صلب جهود السلام والأمن استثمار جيد في سلام أطول أمداً وأكثر استدامة. وستواصل ألبانيا، بصفتها الجهة القائمة على تيسير الالتزامات المشتركة لعام 2023، العمل والتنسيق مع جميع أعضاء مجلس الأمن الذين يشكلون جزءاً من هذه المبادرة لكفالة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بطرق محددة وعملية.

تعزيز الحيز المتاح للمجتمع المدني وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان

- 16 - تؤمن ألبانيا إيماناً راسخاً بأنه يجب على المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان مواصلة أداء دورهم الحيوي في مجلس حقوق الإنسان. فكل من يعمل في مجال بناء السلام والدفاع عن حقوق الإنسان ومناصرة المساواة بين الجنسين، والميدان الصحفي، وفي تمثيل المجتمع المدني يضطلع بدور بالغ الأهمية في النهوض بالهدف المشترك المتمثل في إحلال سلام مستدام وإعمال حقوق الإنسان وتحقيق المساواة بين الجنسين. وما لديهم من وجهات نظر، وأصوات، وأفكار متعمقة تكتسي أهمية بالغة لدى المجلس في تنفيذ ولايته كما تكتسي الأهمية ذاتها لدى الدول الأعضاء في اتخاذها قرارات مستنيرة.
- 17 - ولن تكتفي ألبانيا بتعزيز المشاركة الفعالة والهادفة للمجتمع المدني في أعمال مجلس حقوق الإنسان، بل ستبذل كل ما في وسعها لمكافحة جميع أشكال التخويف والانتقام ضد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تعمل مع الأمم المتحدة. ففي غياب الحيز اللازم للدفاع عن هذه الحقوق، لن يتسنى إعمال حقوق الإنسان. وإذ تدافع ألبانيا عن الحيز المدني، فإنها بذلك تعزز الحق في حرية التعبير والرأي، وهو حق ضروري لإعمال طائفة واسعة من حقوق الإنسان الأخرى والتمتع بها.

حماية حقوق الطفل وتعزيزها

- 18 - تعمل ألبانيا حالياً، بصفتها عضواً غير دائم في مجلس الأمن، على تعزيز الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح والنهوض بها. كما تعمل ألبانيا بشكل وثيق مع جميع البلدان التي تتفق معها في الرأي على كفالة إدراج الأحكام والقدرات المتعلقة بحماية الطفل في جميع ما يتصل بذلك من ولايات في سياق عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة.
- 19 - وترى ألبانيا أنه ينبغي معاملة الأطفال باعتبارهم ضحايا في المقام الأول وبما يتماشى مع المعايير الدولية لقضاء الأحداث.
- 20 - وستتخذ ألبانيا العمل على اتخاذ إجراءات محددة وحاسمة لتحسين حالة الأطفال في جميع أنحاء العالم مدفوعة بنهج قائم على حقوق الإنسان يضع الطفل في صميم الاهتمام وينتقي الدراسات التحليلية ذات الصلة من منظور اتفاقية حقوق الطفل.
- 21 - وتتعهد ألبانيا بما يلي:

- المحافظة بقوة على التزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم، وهو شرط أساسي لتحقيق السلام والتنمية على أساس مبدئي المساواة والعالمية اللذين تقوم عليهما حقوق الإنسان.
- المحافظة على التزامها بتعزيز عالمية جميع حقوق الإنسان للناس كافة وعدم قابليتها للتصرف وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها.
- التعاون مع جميع الدول على تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع.
- دعم مشاركة الجهات الفاعلة من المجتمع المدني وجهات الدفاع عن حقوق الإنسان، وخاصة النساء، في أعمال مجلس حقوق الإنسان وفي الميدان.

- الدعوة إلى زيادة استخدام المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان في الجهود المشتركة الرامية إلى وضع آليات فعالة للإنذار المبكر وبناء قدرات فعالة في مجال الاستجابة المبكرة. فحقوق الإنسان هي مجموعة قيّمة من الأدوات لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ على السلام وينبغي استخدامها على هذا النحو.
- دعم زيادة أوجه التآزر بين مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان وكذلك تعزيز دور مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، بما يشمل أعمال مجلس الأمن، في جملة أمور.
- دعم جميع الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة حماية الطفل في جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان وكذلك الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما يشمل مجال الوساطة في النزاعات ومنع نشوب النزاعات، في جملة أمور.
- حماية حقوق الأقليات وتعزيزها باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً لتمتع الناس كافة بحقوق الإنسان تمتعاً كاملاً.
- الدعوة إلى حماية حرية الدين والمعتقد وتعزيزها في كل مكان، على أساس مبادئ المساواة وعدم التمييز والعالمية في ما يتعلق بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أوانه والنهوض بنهج قائم على حقوق الإنسان إزاء خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- دعوة المنتديات المتعددة الأطراف إلى إيلاء الاهتمام المناسب والمشاركة الحقيقية في ما يتعلق بالصلة القائمة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان.
- مواصلة تقديم مساهماتها في الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك المساهمات التي تقدمها إلى الصناديق ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة.